

اسرائیل صغری

۸۶، ۱۹، ۲۰

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۸۴۶۰

تجلیه ۸۲۷

مجموعه رسائل (۱) - رساله فی الاعمال
۲ - رساله فی القیام - رساله فی المراسم والمعامله
در عقاید و فروع دین از حجت الاسلام (عقاید و الف)

رساله فی القیام
رساله فی المراسم والمعامله



۱۸۴۶
۲۰۹۶۲۵



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۸۴۶

تجلیه ۸۲۷

مجموعه رسائل (۱) - رساله فی الاعمال
۲ - رساله فی القیام - رساله فی المراسم والمعامله
در عقاید و فروع دین از حجت الاسلام (عقاید و الف)

رساله فی القیام
رساله فی المراسم والمعامله



۱۸۴۶

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۸۴۶

لجنة ٨٢٤

مجموع رسائل (١) - رسالة في الاعمال
٢ - رسالة في القدر - رسالة في المراسم والمفاتيح
رحمة ميرزا حسين مستدر (عقدا لث)

رسالة في الفرائض
رسالة في القدر رسالة في المراسم والمفاتيح



١٨٤٤
٢٠٩٦٢٥



خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
١٨٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وفيه فصول في غايات الظهارات
 فيها مباحث الأول في الوضوء اعلم ان الوضوء
 يجب للصلوة الواجبة واجزاؤها التسعة وركعة
 الاحتياط بل وسجدتي السهو على الاحوط بلا شك
 ولا خلاف ظاهرهما ومس كتابة القرآن ان وجب
 وقد يجب بالنذر وشبهه ولا يجب لغيره ذلك
 ولا لنفسه للاجماعات المقولة المعتضدة بالشبهة
 المعلومة والسير المستمرة لعدم التزامهم برفع
 المحدث عند الوفاة وخلو كلماتهم عنه وعدم
 ظهور قائل صريح به من الخاصة مضافا الى
 السالم عن المعارض ويستحب لامور منها ما
 يشترط في صحتها ايضا كالصلوة المندوبة ومنها
 ما يشترط في كمالها كقرآنه القرآن ودخول

الصلوة

المساجد وصلوة الميت والتجديد والكون
 على الظهارة وطلب الحاجة ودخول المسافر
 على اهله وغيرها وموضع منها ما يشترط في وقوع
 كمال المحدث به كالنوم ومنها ما يجامع المحدث
 الاكبر كوضوء الخائف للذكر والمجنب للنوم والجماع
 وغسل الميت ومنها ما يستحب الوضوء منه بعد
 وقوعه كالقن والرعاف ونحوها مسائل
 يجوز اتيان النافلة مع وضوء الفريضة بلا
 اشكال فيه كالعكس لا يجوز فعل ما يشترط
 بالوضوء مع اجتماعه مع المحدث الاكبر الا على بعض
 الوجوه في الدماء الثلاثة وقد ياتي في الشرط
 يجوز اتيان النوافل بالوضوء المستحب لغيرهما
 الوضوء في صحتها بل في كمالها وحكمها حكم القرآن
 وان لم يكن في كلماتهم يجوز اتيان النوافل

الصلوة

الصلوة

الصلوة

الصلوة

ذلك الوضوء انهم للاجماع المنقول المعتمد
بالشبهة بين المتأخرين ولان الاثبات بالصلوة
على الحالة المذكورة يقتضي الاجراء لاطلاق
الامر بالصلوة ولم يثبت الا اشتراطها في صحة
وقد حصلت من اثباتها اراد على امر زيد انما
الى دليل وذلك يتم اذا قلنا بان تلك الاطلاق
اسامى للاعم فم ولان الحديث لما لا يمنع مع ذلك الوضوء
لان الغرض منه وقوع تلك الغاية كاملا
وعدم معهودية رفع الحديث لغاية دون اخرى
وخلو الاخبار عن الاشياء الى عدم جواز ذلك
مع توقر الذواعي اليه فم ولاطلاق الطهارة على
بعض تلك مع كونها ظاهرة في الرفع وانما لها
بعدم القائل بالفصل ولما استفادنا على استصحاب
لكون على الطهارة واظهر ان استدلاله احد
من احديث ولم يتوصا فقد حققنا وانما ثبتت
انك قد احدثت قوضاء ولان ما يظهر من اخبارنا

الباب استحباب ايقاع هذه الافعال عند الوضوء
والظاهر لا استحباب الوضوء لها ولو كان مع
فاذا كان وضوءه غير الوضوء المعروف الرفع
للحديث لزم التفتك وهذا الوجه غير مذکور
في كلامهم مع ان الظاهر انه وجوبه فم
لما استدلل به في المدارك بما دل على عدم
الاخذ في ما في المناهل مما دل على جواز
الرجل بوضوء واحد صلوة الليل والنهار لان
الاول لا يقتضي الا استحباب ما ثبت والتا
وارد في مقام جواز طوة الليل والنهار بوضوء
واحد وقيل بعدم الجواز للاصل المصطوح بما
قلناه واطاهر اية اذا قمت فان مقتضى ما وجب
الوضوء لكل صلوة خرج منها القدر المسمى
وبقي الباقي وهو مع كونها مختصة بالمحدثين انما
لا تقاوم ما تقدمت من الادلة وادفع عنها
الاستدلال بخبر اذا دخل الوقت وجب الصلوة
والطهارة يجوز انبان الغرض والنوازل

مع الوضوء للتأهب وظاهر اطلاقاتهم كونه كغيره من
الوضوءات المندوبة إلا أن الظاهر عدم كونه عملاً
للخلاف والأفلا معنى له يجوز أن يقال هو وضوء
المجديد ويظهر التمرع مع ظهور فساد الأول
على مجواز هذا التماثل إلى ما تقدم ما يدل من
الأخبار من أن شرعية الخلاف في غسل الأول
الوضوء للنوم هل حكمه حكم باقي الوضوءات أم لا الظاهر
عدم الفرق وإن يظهر من بعضهم الفرق استناداً إلى
وضوء الحدث هل الخلاف باق في الوضوء المصلي
الميت أم لا الظاهر عدم الفرق وإن أحصل بعضهم قد
إذا توجاه مع اعتقاد الحدث الأكبر ثم تبين خلافه
فهل يجوز له الدخول في الصلوة أم لا الظاهر ذلك
وقد خرج به بعضهم لعدم لزوم قصد رفع الحدث كما
في التيمم ثم إذا نوى عدم رفع الحدث لا شك
الحكم بفساده لأنه مناف مع ما جعل الشارع كما إذا نوى
رفع بعض الأصوات وعدم ارتفاع بعض أحوالها
بعض ما يشترط به وعدم استباحة بعض نعم لا يجب

ارتفاع الحدث واستباحة الصلوة وقد بان في
في التيمم في غائبات الغسل علم أن غسل الجنابة
والدماء الثلثة يجب لما يجب له الوضوء بلا
اشكال ولا خلاف وإن قلنا بوجوب غسل
الجنابة لنفسه لعدم المنافاة بينه وبين الوضوء
الغير كما هو المحرر في محله نعم وقع الاشكال في
غسل المس أو لا في وجوبه وعدمه وبأنى الكلام
الله وثانياً في أنه هل هو واحد لنفسه أو لغيره
أو لهما والدليل على الأول طواهر الأخبار الدالة
على الوجوب مع انتفاء ما يدل على وجوبه للغير
فيها وأما عدم اشتراط صحة الغيرة مع القول
بكون هذا اللفاظ اسماً للعدم والأخبار
الدالة على حصر النواقض في غيره ومن الغريب عدم
استدلالهم بها مع أنها من أقوى الأدلة هنا
واستدلالهم بها في نفى الوجوب كما سماع
عدم المنافاة لاحتمال وجوبه تعبداً متدبر

نعم ما يظهر عن بعضهم من الاستناد الى صحيح المحل
 عن الحكم في رجل ام قوما فاضلى وكعنه مات
 قال بقدمون رجلا اخر ويقتدون بالركعة والركعة
 الميت خلفهم ويغتسل من مشيه ضعيف في غاية
 الضعف لظهوره في المس مع الحران ولذا استد
 به من قال باستحباب الغسل مع الحران وذلك
 واضح والدليل على الثاني الاجماع المنفولة
 كما عن الشهيد وثاني المحققين ان الخلاف في
 وجوب الغسل لنفسه ليس الا في ثبوت النجاسة
 وعدمه واما وجوبه لغيره فهو امر مسلم بين المسلمين
 لا يخلفون في ذلك وعن بعضهم اتفاق الاختصاص
 على ان الطهارة تجمع انما يجب بوجوب شرط
 بها وان شيئا منها لا تحل لنفسه الا انما
 ففيها خلاف وفي المصالح بعد ادعاء القطع به
 قال فالقول بوجوب التمسح غسل المس وعدم
 كونه حذرا خرق للاجماع المركب ثم استدل

بالسيئة المستمرة وتبعد في جواهر الكلام فيه و
 فيه تأمل واضح كما استدله بعم قوله في كل غسل
 وضوء ثم قال فانه لا يجب الا على الحدث اتفاقا لا
 غاية وجوب الوضوء للمس وكون المس ناقضا
 وهو لا ينافي كون الغسل واجبا بعد ان قلنا
 باستقلال الوضوء في رافعة الاضغ وان كان
 منضمما مع الاكر الا ان في ان المساق منها انه
 حدث لا ترفع حدثه الا بالوضوء والغسل معا
 ثم وما عن الفقيه الرضوي حيث قال وان نسبت
 الغسل فاعطس واعل صلوته وطافى الاحتياط
 من انه للطهارة الظاهرة في الرافعة وحجة بين
 مسلم من غسل ميتا وكفنه اغتسل غسل الخاتمة ان
 قلنا بعم التشبيه واما ما قاله حدى في التماس
 ان ما ورد في غسل على علم من ان السند قد جرت
 والا فالرسول طاهر مطهر ليس بكون المس قننا
 فوجه غير واضح والدليل على الثالث الجمع بين

راجع الى ما بين

الاذلة الا انه مخالف لما عرفت من دعوى الاجماع
 على خلافه ولعل الاظهر وجوبه للغير فقط لما عرفت
 من الاجماع واصالة عدم وجوب النفس بعد ثبوت
 وجوب الغير وانصراف الاخبار الى التامع
 كراهه ورود امثالها في الباب معضدا بالشهر
 المعلومة بل عدم ظهورها في مخالف غير محال وان توقف
 بعض المتأخرين بقدر فروع لا اشكال بل
 خلاف في وجوب غسل المس لما يجب له الوضوء
 بعد القول بوجوبه للغير ظاهر هل هو واجب
 للصوم ام لا الظاهر لعدم كماله به جماعة لا اصل
 السلام عن المعارض مع عدم ظهور القائل به محال
 وفي المصاييح دعوى القطع به الا انه استدلل
 عليه اي بنبوت اطباق المسلمين على غسل الا
 في شهر رمضان فها من غير تكر ولو وجب غسل المس
 للصوم لبطل الصوم بالمس وعزم المس على الصيام و
 هو خلافا لاجماع ائمتين وهذا قائل بل منع واضح النع
 الملازم ضرورة ان وجوب الغسل للصوم لا

يندر

٤٧٥

يستلزم كون موجب بطل الصوم ولهذا ذكرنا في مطلقا
 الصوم تحصيل الجنابة والبقاء عليها ولم يكتفوا بالبقاء
 عليها فمجرد كونها كان فاسدة واضمحلالها لان الله وان كانت
 قضيه اطلاق بعض كلامهم ذلك الا انه لا دليل عليه
 وقاعن الحديقه من دعوى الشهر عليه فما لا يصح
 اليه جدا فقدر هل يجوز له دخول المسجد في وقت
 في المساجد ام لا وجها بل قولان اقويهما المحواز
 كما هو المحكي عن ظاهر المعظم وصريح الجماعة بل عن ابن ابي
 الاجماع عليه للاصل ان المعارض فاعن الكافي
 والشيخ في المبسوط وجماعة من شراح الشرائع والقوا
 من عدم جواز لا دليل عليه كما ان دعوى كون شهر
 كاعن صاحب الحديقه فمجرد ام هل يجوز له قرا
 الغرائم ام لا الظاهر الجواز اي لا اصل وهو المحكي
 عن ظاهر المعظم وصريح جماعة هل يجوز له وضع
 في المساجد ام لا في المصاييح فبيح القطع بعدم
 وجوب هذا الغسل له وقضيه الجواز وهو الاقوى
 سيما مع عدم ظهور خلا في غير الا ان حراعات

البر

اول

ث

البر

ث

الاحتياط في جميع جهته هذا تمام الكلام في غسل
 المسح غسل الجارية فالكل في مقامات
 في وجوب النفس وعدمه فقبل براهين الظاهرية وان
 كنتم جنباً فظهر في الاشارة في الوجوب النفس
 كونه انما الماء من الماء وغيره والامعاء على وجوب الاصط
 الضائم على الظاهر استنادا الى ان كان واجبا
 للغير لما روي قبله لاشياء وجوب للصوم قبل وجوب الفري
 كالصلوة والجواب ان الآية منع ظهورها في بل هو ظاهر
 في الوجوب الغير لوجوه احدها ظهورها في الواجب
 العطف دون الاستيناف والعطف على الاقرب هو
 قوله فاغسلوا او اجملة المقدرة وهو ان كنتم محدثين
 بالاصغر والى من عطفه على قوله اذا قمتم الى الصلاة
 للوجوب الغير ثانياً فوسيط حكم الغسل بين الوضوء
 المشروطين وهما الوضوء والتميم بالامعاء كما قبل في الظاهر
 ثبوت بدلية التيميم الوضوء بغيره واحدة في الآية
 وامتناع بدلية كل واحد من الواجب للنفس والغير
 عن الاخر من حيث هما كذلك فالاولى كونها بمنزلة

اصح

والغسل

نحو

الواجب للنفس مع كونه واجبا لنفسها وعن الواجب
 كذلك وذلك بعد جده ان لم يقل بنفسه على ان العطف
 في قوله وان لم يجد ماء تصير فاسدا لعدم امکان كونه
 عطفاً على الجملتين والعطف على كل منهما يمنع الاخر والعطف
 على الاول يوجب كون التيميم واجبا للنفس مطلقاً وهو ما
 قطعاً فمعين الثاني وابها عدم دلالة الآية على اشتراط
 الصلوة بالغسل المزبور مع انه قد قطعاً لكثرة الحاجة اليه
 وذكر الوجوب للنفس مع قلة الحاجة اليه كما اذا فرض
 نظن الوفاء خاسرها ما عن النافعة من استدلاله بالآ
 لاخرا ذلك الغسل عن الوضوء ولا يتم ذلك الا بدخول
 قوله اذا قمتم عليه واستدل به غير واحد من المحققين
 حتى من القائلين بالوجوب النفس سادساً ان بعد
 ثبوت الوجوب للغير لا ينصرف الوجوب الى الواجب النفس
 الا بدليل ومعه نأمل ثم وكيف كان فلا ريب في ان الآية
 الوجوب الغير اظهر من الوجوب النفس ولما الجواب عن
 الاخبار بعد بطلان ذلك مما قد بناء في غسل المسح كان الجواب
 عن الاخر باق في وجوب الغسل للصوم وقد يستدل له

بعض الأجزاء من عبد الله ثم بعد سؤاله عن النوى بعد
قال إن الله يتوفى الأنفس بما كسبت وما
يبدل على جواز الغسل عن الجنابة مع الخوض وما ورد أن
غسل الميت النطفة وما ورد أن الجنابة إمامات يغسل غسله
واحدا من غسل الميت والجنابة وما ورد في بيان غلظة وجوب
وجوب غسل الجنابة والكل كما ترى لا يمكن الاستناد إليها شيئا
بعد ما يدل على كونه واحدا للغير من الأصل المعتمد بالسنة
والكثرة بل يظهر بعض كلامهم في الإجماع وظاهر الآية على أن
وبدلية التيمم مع كونه واجبا غير باطل أو شكك ورواية
إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة وما عن أبي عبد الله
حين سئل عن المرتبة يجامعها زوجها فغسل أو لا قال لا
جائزها ما يفسد بها الصلوة لا يغسل وما يدل على كون الجنابة
أعظم من الجنابة وما ورد من أن الجنابة بمنزلة الخوض ودلالة
واضح وإن لم يكن في كلامهم والمناقضة في كثير منها وإن يكن
الآن بعد ما أحاطت كلها يظهر أن القول بالعدم أقوى ثباتها
في وجوبه للصوم وعدمه والاصول بل الأقوى وجوبه له
للاجماع المستعمل في الموازنة المعتمد بالسنة أصح
والنصوص المستقيمة الدلالة بعضها على عدم الصوم مع الآ

بالجنابة وجوب القضاء كما في بعض آخر وجوب القضاء كالأصل
والأصل على بعض الوجوه وخالف فيه الصدوق بل عن الشيخ
أعيان القدماء ووافقه فيه من المتأخرين طاعة فما حكمهم
بل عن الحديث نسبة إلى الأكثر استنادا إلى الأصل وظاهر
الكتاب الدال على جواز الإجماع في تمام الدليل ومنها ما هو
للغير فوارده ينافي وجوب الغسل قبل الفجر والاضا وكثير حماد
وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع من أول الليل ثم يؤخر الغسل
حتى يطلع الفجر وخبر العيص عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد السؤال عن رجل
أجبت شهر رمضان فآخر الغسل حتى طلع الفجر قال ثم
صومه ولا قضاء عليه وخبر جيب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلوة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل حتى
يطلع الفجر وغيره لك من الأضار وما يدل على صحة صوم
المحمل بها وأما الكل كما ترى أما الأصل فعند السليم مقطوع
بما تقدم كان إطلاق الآية واردا ومورد حكم آخر هو عليه
المباشرة في الليل ورفع يومه كون المنع فيها الله وما قيل من كون
الآن الآخر من الليل من الأفراد النادرة ثم جعل كما أن ما
جعل من القطع بعدم جواز الإجماع في الآن الآخر مقدمه لا يمتنع

الاستدلال بها فم وقد يستدل بالاية من جهة القاية
 حتى يبين ان جهة الاطلاق والجواب عن منع كون
 لجواز القول بل القدر المستلزم كونه قيدا للاخر خارجا وهو
 الاكل والشرب او الشرب وحده ثم واما الاخبار فعلمنا
 ودلائلها فحولها على التقدير ونحوها بعد معارضتها بما
 هو اقوى منها ان لم نقل بظهورها وكيف كان فنعلم
 وانع جدا ثم ههنا اشكال من جهة اخرى هي تقديم وجوب
 الشرط على وجوب المشروط وهو غير جائز عقلا واجواب
 ان القدر المستلزم هو عدم جواز تقديم وجوب الشرط على وجوب
 المشروط اداء وتعليفا فصل وجوب المشروط وجوب
 متبع ح ضروره ان الشرط الواجب هو ما يجب وجوب الغرض
 فوجوبه قبل وجوب المشروط غير معقول جدا واما اذا وجب
 شيئا ولو تعليفا مجوزا لاجاب مقدماته فعلا فله جدا انجب
 مقدماته قطعا والا نخرج الوجوه المطلق من كون
 واجبا مطلقا وهذا هو الراجح لان ما هو سبب وجوب
 هو مطلق وجوب المشروط ولو تقدرا لا وجوبه فعلا من وجوب
 ذلك ثم وهذا وانع بعد التامل جدا الا انهم اجابوا

من

عند وجوب كليهما فبشرافها ما فانه بعض الافاضل من الفرق
 بين ما توجبه الخطابات للمكلف فعلا وان كان المطلوب
 ان يقع في زمان معين وما لم يوجب اليه خطابا فلا قبل
 في زمان الفعل فالاول يجب تقديم مقدمته لوجوب الفعل
 عليه وان لم يجز زمان فعله كالمخرج والثاني انما يجب تقديم
 بعد محي زمان الفعل وتوجيه الخطاب قال فالصوم من
 القبيل الاول بخلاف الصلوة وقال قبل ذلك في دفع
 ما قيل من انه لا مانع من وجوب مقدمته وان لم يجز
 بعد وفيه نظر ظاهر اذ القول بوجوب مقدمته مع عدم
 ذيها مما يقطع نفسها لبعيد وجوب مقدمته وجوب
 فكيف يصور وجوبها مع عدم وجوبه مع استغناء النفس
 بالخصوص فان قلت ان وجوب الشيء في محله قاسم بوجوب
 نواتن النفس على امتثالها وهو انما يكون بالامتنان
 مقدماته وانما تلك الشيء في وقت معين مع عدم
 حصوله فبدا لا يتعين مقدمته لدليل عاقل عقلا على
 اجاب مقدمته فله قلت لو سلمنا ذكر قانما فصل وجوب
 قولنا النفس على اداء الواجب بعد حصول وجوبه
 ولا يستلزم ذلك وجوب التلخيص فبشرافها من مقدماته

قبل فعله الوجوب بل انما اراد ان يبين ان فعله الوجوب
 كان باقيا على صفات التكليف تعلق الوجوب بالا فلا
 تكليف وما ذكر من قضاء العرف والعقل بوجوب الفعل
 فمثله قبل وجوب الفعل مدفوع بان وجوب الفعل
 وقدر مشروط قطعا بالتمكن منه فان كان وقت الوجوب
 مستكنا من الفعل فيمهل الخطاب والام يتعلق به
 فلا دليل على وجوب جعل الانسان نفسه من المشمولين
 للخطاب انتهى اقول وينبغي عليه النظر من وجوه
 ان قوله فعلا لا حاجة اليه لما عرفت من كفاية وجوب
 التقدري ايضا انه لا فرق بين الصوم والصلوة
 من جهة كون الصلوة من الواجبات الموسعة اليه يمكن
 التصريح بعدم وجوب مقدمتها قبل زمان فعلها
 بخلاف الصوم فانه من الواجبات المنطبقة على تمام
 اوقاتها ولا يمكن التصريح بعدم وجوب مقدمتها قطعا
 على ان الخطاب الى الصوم فعلا قبل مجزى زمان فعله
 غير مسلم لانه لم يكن سوى انه ومن يشهد منكم الشهادة
 فليجبه وصم لئلا يكون من الواضح ان اطلاقها وارد

موردكم

لأنه

أما

موردكم آخر مضافا الى انه قد بين بان ايجاب فعله الزمان
 المتأخر فعلا غير معقول منهم ان القائل بعدم المانع
 من وجوب التقدري وان لم يجب المقام لم يقل بان الزمان
 يجب المعنى اصلا بل مراده عدم وجوب فعله كالشهادة
 به قوله بعد فلا اراد عليه على انه ان تم ما قاله ذلك
 القائل فتقول مع استثناء النص عليه بالتحصيل من حيث
 لما قاله او لا مع ان الأدلة من الآثار وغيرها قائمة
 على وجوب اطلاقها للصوم قبله كما تقدم ان
 عدم اشتراط وجوب تلبس بشيء من مقدماته ففعله
 الوجوب ثم حذا ضرره كفاية وجوب التقدري
 في المقام ايضا كما يشهد عليه العقل والعرف لان
 المصروف كون الصوم من الواجبات المطلقة المنطبقة
 سيما مع وجود الدليل التحامي عليه من الآثار
 غيرها ومن العرف قوله وما ذكر من قضاء العرف
 العقل بوجوب التقدري في مثله قبل وجوب الفعل
 مدفوع بان وجوب التقدري في مثله قبل الفعل
 في وقت مشروط قطعا بالتمكن منه لان بعد فرض كون

لأنه

زمان الفعل متأخر فلا فرق بين تعلق الوجوب
 المكلف فعلا وتقدرا لان الوجوب الفعل والتقدير
 مجزئ اعتبارا جذا وكلاهما شرطان بالتمكن ففعلنا
 هذا وتوجه عليه ايها ان اذا نذر المكلف ان يصوم
 يوما مقبلا ولو بعد سنة وجوب الغسل عليه لتوجه
 الخطاب اليه فعلا ولو نذر صوم الغد معلقا على حضور
 وضوءه بان قال لله علي صوم الغد ان كنت حاضرا عند وقت
 عليه وان كان نائما لا يصوم ثم اصابه في وقت وجوب
 الطهارة للصوم ففعل وجوبها عند مقارنته الحضور
 المحل عن غير واحد من الاصحاب واستدلوا به بوجوب
 الجوارح عنها بعد ما تقدم من امكان وجوب الفعل قبل
 وجوب ذنبها فعلا ثم استدلاله في جوارحه انكلاما بما حمله
 ان شرط الصوم هي الطهارة المقارنة للحضور لا المتقدمة عليه
 فالطهارة المحاصلة قبل ذلك لا مدخله لها في وجوب
 قطعها ولذلك لا يقدح عدمها في وجوب الطهارة
 المحاصلة عند الفجر اما ما عدا الغسل في وقت الصبح
 او سواه مما حصل له من الغسل لعدم اعيان السبب
 ثم قال لا يثبت ان الغسل الاول في احد افراد ما يحصل

به مقدّمه الواجب فيجب تحصيلها الا نأقوله اولا فاما المنع من
 استناد الحالة العينية في صوم الصوم الى المقارنة الى الغسل
 السابق بناء على عدم استبعاد الباقي في بقائه الى المؤثر
 ما ينافي بعد التسليم بمنع الملازم بين اتفاق حصول شرط الفجر
 به وجوبه ان لا اشكال عندهم في حصول شرط الصلوة
 من الطهارة ومن الخطب مثلا بالظهور بعد الوقت مع عدم
 الظهور بذلك واجبا قبل الوقت بل اصله انه يستلزم وجوب
 الظهور بعد الوقت كسقوطه بفعل العجز وهو غير مفيد ولا
 المظن ولا ينافي ذلك انه مقدّم سببا اذا لم يكن أمّا هو الفاعل
 المستلزم بين الفعل والوجوب وهو الطهارة فلا مانع من ان يثبت
 في المقام كل انتهى فقولنا قوله مما يمنع استناد الحالة الى
 محقق ما فيه من ان هذا من القواعد العظيمة التي لا مدخل
 لها في المقدمات الشرعية ولا يلزم عدم نافي الغسل في
 في التلويح ولو وقع في وقت الوجوب على ان القول
 بعدم اصباح الباقي الى المؤثر صيف جدا كان قوله بمنع
 الملازم منه فيه ما فيه لان منع هذه الفقه مسلم الا ان

المعروض خلاف ذلك لان المقروض كون الفعل احد افرا
 القدم لا ما حصل به القدم وما حصل به القدم مسقط
 عنها لا من افرادها وبعد فرض تسليم كون مقدمه لايمان
 القول بعدم وجوبها الا على القول بعدم وجوب القدم
 وهو كما ترى سيما في المقام بعد قيام الدليل على وجوبها
 من الاجماع والاختيار ثم كما ان نظيره بالظهور في
 البحث قبل الوفاء في غير محل لوضوح الفرق بينهما لان
 الغسل للصوم قد ثبت وجوبه وتعيين دليل على توفيقه
 بوقت خاص كزمان التضييق بخلاف مقدمه ان الصلوة في تمام
 الدليل فيها على عدم وجوبها قبل وجوب الصلوة كقولنا في
 دخل الوقت وبذلك يظهر ان فعل مقدمه في القلوة قبل وقتها
 مسقط عنها لانها مقدمه ما لها وان عد في التعريف مقدمه
 ايضاً لان الدليل الشرعي قد قام على خلافه بخلاف المقام لا
 الدليل هو بناء على عدم الوجوب قبل التضييق قد بر وبعد
 التاملي بما ذكرناه نعلم ان قوله اذا القدم من انما هو القدم
 للشيء بل محل نظر جلي اضرب فيهما ان غير المقدمه ليست مقدمه

وسمى المحذور

كثير

كقول الغير بل غايته كونه مسقط عنها كما ثبت به فلو كثر
 بفعل الغير وبما هو غير مقدم وقوله لا مانع من ان لا
 لوضوح المانع بعد ثبوت كون مقدمه وقيام الدليل على
 وجوب القدم وعدم شيء يصلح للتضييق بوقت خاص نعم
 قد يقال ان اصله البرائة من وجوبه قبل ضبط الوقت كما
 وهل ظهر الجواب عنه بما عرفت من قيام الدليل عليه سيما
 بعد ما تقدم من ان التضييق للوجوب هو الوجوب العيني
 كما عرفت في جواهر الكلام انتهى وهو ان لا يحتاج الى محي
 زمان على انه يلزم على هذا عدم وجوب الضيق قبل وقت الضيق
 ولو علم بعدم تمكنه منه عند الضيق هو ان لم يكن القو
 يتمكن في السير الى الحج من الوقفة الاولى من عدم وجوب
 ولو علم بعدم تمكنه الذي هاب مع غيظه ولم يكن الضيق
 جلائم لو فعل في زمان او على وجه مقدمه العقل او
 العرف مقدمه لا وجه لكونه واجبا لانقاذ الدليل عليه
 ح داسا فم وقد ثبت على ما قلناه في المباحث حيث قال
 وفي تحقيق ان الوجوب في مثل هذا الشرط مقدم على

وجوب الشرط فلا يصلح نقض وجوبه وسعاً في جميع
الأوقات التقدّم إلى أن يبقى الواجب مقدراً فعلاً
فيبقى ثم قال وهذا فلا مانع من وجوب الفعل بعد
من حين حصول سببه وجوباً موسعاً لا يقتضي إلا الجزاء
كوجوب البناء طول الليل انتهى كلامه وهو في غاية
الاجتهاد إلا أن في جواهر الكلام أورد عليه بأنه يقتضي
معنى الشرطية في غسل الجنابة ولو مع الفصل بين زمان
الجنابة وشهر رمضان فتمام السنة فتوى الوجوب فيخرج
فيكون كأنه ما ينبغي القطع بعدم إيقاع كلامه غير ظاهر بما قاله لأن
النساج في وجوب المقدّمين وتامه فكيف يمكن القول بوجوب
الفعل مع عدم كونه مقدّم من عند أهل العرف والعقلاء ومثله
بعد مقدّمه قطعاً ثم قد يشهد بذلك تشبيهه بالنسج وكيف
كان فلا ريب أن القول بعدم وجوب الفصل في وقت أقوى
كما هو المحكي عن جماعة من المحققين يدل من الظاهر حيث استدلوا
بمخالفه الصوم تقدّم الفصل ولم يثبتوا له ما لا يدل في اعتبار
وجوبه من أن يكون مقدّم من عند العقلاء فيجوز عدم الاستدلال

بين الفصل والعزم عند ثم فلتكم بوجوبها مستكلاً بعد فتم وما عداها
ينظم إلى وجه القول بالوجوب من أول الليل إلى الفجر وسد في
غيره كما هو قضية كلام بعض الأفاضل استناداً إلى أن الغيب في
وجوب الفصل منه هو نتيجة الخطاب فعلاً لا تقدماً بما وذلك في القول
من أول الليل لما عرفت من أنه ومن شهد وبأنه صم للزينة
قد عرفت ما فيه وقد يشهد له بأن المفارقة الحقيقية لنفسه
فلا بد من التقدّم في الجملة ولا تأخر بالفصل فإن كل من قال بذلك
واجباً قبل المفارقة قال بوجوبه من أول الليل وفيه منع واضح
لا يحتاج إلى البيان بعد ما تقدم نعم الاحتياط أنبان الفصل
قبل المفارقة بلبنة القرينة والاحتياط ما هو مقدّم له بلبنة
وضعية بلبنة الوجوب أحوط فلا تفعل إن شاء الله تعالى وجوباً
الغائب من قرينة الغرام ووجوب المساجد ووضع شيء فيها
مس اسم الله وبإحدى الكلام فيها في باب الجنابة اسم وأما
غسل الخصى والنفاس فالظاهر عدم التأخر بكونه واجبة
وقد عرفت عدم الاستدلال في وجوبه لما يجب له الوضوء قبل
بإحدى الكلام في باقي ما يلزم حمله استلزام في وجوبه للصوم

في الكلام
الشرع والاحتياط
الوجوب والاحتياط
في وجوبه للصوم

في القول بالوجوب منسوب الى ابن ابي عمير وجميع كثير من الصحابة
 بل من من واعد انه المشهور بل يذهب الى ان في الغسل في وقت
 من الاخر دعوى الاجماع عليه لان في المصاحف ولعل المراد اجتماع
 المتأخرين او عدم وجود المخالف الناصي والافضل حكم عالم بكون
 القدر ماسوي الحسن وكذا القدر بين كالمفسر وعند الكتب حتى
 قال والكافي والمهذب والفتاوى خالفته مع ذكرهم بعد الفتاوى
 على الجناية واخطال السجدة بما يجب عليها من الاعمال التي
 افول كلام الغيبة والكافي فاعلم بل صريح في اشتراط صحة الصلوة
 به في كتاب الصوم نعم لم يذكر في المهذب الا انه لم يذكر السجدة
 ولم يكن عندى باقي الكتب المنقولة منها فتم جلا وتكرار فيه
 وجاءه وقد ذهب الى العلم الاوسلي وصاحب المدارك
 مع انكارها لوجوب غسل الجناية له ايها وكيف كان فالمراد
 هذا مع عدم مفارضة خلوها عن الحيض والنفاس للفرج والا فاف
 الاسماء وفقاء ذلك اليوم ومثله ما لو لم يتمكن من الطهارة
 فكم قبله ولو يتمكن من التيمم ون الغسل بسبب ضيق الوقت
 بل الاقوى هو الوجوب استغما بالذبح الثاني قبل انقطاع

الدم

الدم ونسكا باصالة اشتغال الذم حتى يعلم تحقق الماهية غير
 شرعا وصدق الحائض والنفساء عليها قبل الغسل شرعا واشاد
 مع الحجب في غالب الاحكام بل جحدتهما اشد من الجناية كما لا
 عليه بعض الاخبار فحوى ما دل على ثبوت صوم المستغصمة به
 لا فيها حدف وان يمكن للمنافسة في الاول بانه من الامور الشبهة
 مضافا الى دعوى كون المانع هو وجود الدم لا غير وفي الثاني
 بانه يتم ان قلنا يكون الصوم اسما للصحيح وفي الثالث بالنسبة
 عنه وظاهر ايج عدم جحبه مثل ذلك الاستسقاء ومنع استيقظ
 بالنسبة الى الصوم وفي الخامس منع الاولوية وعدم استيقظ
 التعليل من الاخبار الا انه لا وجه لها بعد ولا له موطنه الى
 يصير عن ابي عبد الله عليه السلام حيث قال ان طهرت ببليل من
 حيفها ثم توثت ان يغسل في شهر رمضان حتى اصبح
 عليها فصا ذلك اليوم واعتصامها بما عرفت من الشهادة
 والاجماع وعدم ظهور المخالف الناصي وهذا الوجوه التي
 ذكرناها على انه يمكن دعوى القطع بان ما نعتبه المحجب
 عن الصوم ليس الا من جحدته فتم وتدل بسند

عليه بالسبع السنتين ايضاً وان لم يجد في كل واحد منهما لم يجد ذلك
في غسل الجنابة ايضاً مع وضوئها فيه تنقضي هذا مضافاً الى
عدم الدليل على عدم الوجوب سوى الأصل على بعض الوجوه
وبعد تسليمه فهو موقوف بما ذكرناه نعم استدل في الثاني
بقوله ومن شهد منكم ولا دلالة فيه سوى ان الظاهر فيها
انما هو علم وخرج منها انما هي ما اذا كان الدم موجوداً فيها
بقي الباقي وذلك مستلزم لوجوب الصوم على الخافض بعد
انقطاع الدم وهو خارج عن محل النزاع لا صحة بدونه الفصل
فلا دلالة فيها والظاهر على الأصل ان قلت هذا يدل على وجوب
الصوم على الخافض المنقطع ولو لم يتمكن من الطهارة اصلاً او
بغيره عدم القول بالفصل يتم المطلوب قلت ان سلماً مع
غيره ما للاستدلال بظاهر فلا يقاوم ما قلناه فتم اما ما
في الثاني عن ابي عبد الله عن امرئ ثوى الطهر من او
في شهر رمضان لم يغسل ولم يطعم كيف يصنع بذلك
اليوم قال انما نظرها من الدم فلا دلالة على الوجوب بعد
النامل اظهر فلا تغفل ولا يخفى عليك ان الرواية وان كان

مؤيداً

مردوها الخافض الا ان النفس كانت بحكمها في الاجماع كافي البتة
ثم هل الوجوب يقتضي شهر رمضان لا يجوز في النحر او بعده
وقضاؤه ما يدل ثباته الفضا للاسناد ويعمل كل صوم واجب اليقين
الاول في التثنية وجوبها الاخير وقال الشهرين بل في الثاني
دعوى الاجماع عليه واما غسل الاستياضة فالظاهر عدم الخلل
في وجوب الصوم في الخلة منوهة كانت او كثر بل ادعى
عليه جماعة كثيرة فما يظهر من بعض هؤلاء الاشكال فيه ليس في حمله
وبدل له عليه بعد الاجماع وبعض الاول في التثنية في وجوب
غسل الخافض يوجب على ابن حزم ما اذا لم يغسل اليه امرئ طهر
حيثها ودم نفاسها في اول يوم من شهر رمضان لم يغسل
فصلت وما شهور رمضان كله من غير ان يغسل ما فعل الاستياضة
من الغسل لكل مملوك من فصل يجوز صومها وعلوئها ام لا فكتب
فقتضى صومها ولا يغتفر مملوكها ان رسول الله صلى الله عليه واله
من نسائها يذللها وكونها مكاتبه ومغفر لا يذللها في حجبها منه
حجة المكاتبه وانما وعلى ابن حزم ما لا يمنع من الحجة به
وجود عليه السلام في الثاني بعد قوله كتب والتهديب بعد

قوله فكتب كان الاستسكان فيها من جهة استئذانها على ما لا
يقول به أحد ولا لعل على أن القاطن يرى واحتمال نقض
بعض الجواهر فكان المراد أن صورها تحكم بعضها دون ملوئها
أو كون المراد بيان أحكام الحصى دون الاستسكان لشيء
ضروري أن الأولين لا يمنع من الحجبة ولا احتمالين بعد غايبة
سببها بعد انجبا ونعقها بما عرف من الإجماع والشهرة فلا
لشؤف فيه جلا نعم صحتها فرع أحد هاتين الظاهرتين
مدوم وجوب غسل عليهما للصوم وإبداء على الاستسكان الصلوات
قبل الفجر ولا دليل عليه أصلا فما يظهر من المناهل من كونها
للخلاف استنادا إلى أنه ولم يحدث فيجب تقديم غسله
له ظاهرا وما نسبته إلى الشهيد من أنها إلى اشتراط الصلوة
باعتبار النسبة التوقف فيها إلى حاشية الشرايع لنا في المحققين
الأحكام لا أصل له لأن كلامهم ظاهر بل صريح في وجوب تقديم
غسل الفجر وعدمه لا إجماعا غسل عليهما كما لا يخفى على من لا
كلما فهم تأنيها لا يجب تقديم غسل صلوة الفجر عليه كما صرح به
في المدارك والدخيرة وعن المحلدين وشرح المفاتيح بل في

المشروع

المصاحح بعد استناد إلى ظاهر المعتمد قال ولا يجب أن هذا هو الأقوى
وهو مختار المناهل انتهى لأن الغسل المشرط في الصوم هو الغسل
الذي يجب للصلاة كما يستفاد من ظاهر النص والقنوي ولا
يشترط فيه التقدّم إجماعا فكتب الغسل للصوم وخالف فيه
بعضهم فوجب قبل الفجر كما عن الذكرى القطع به استنادا إلى
أن وهم الاستسكان حدث مانع من الصوم ولا شرط في
الصوم فيقدم كسائر الشرط ولعل الظاهر هو الأول
لأن كل حدث مانع من الصوم ثم كان اشتراطه بالشرط المتأخر
غير مسلم لأن الشرط واستنادا إلى الصحة لا نفس الصحة ابتداء
فتقرر الصحة صحتها ابتداء ولكن لو ترك الغسل في وقتة ضد
صحتها ونفعل أن الشرط هو استعانة الغسل وهو حاصل
مبدأ الفجر ونظامه في الفقه كثيرا جدا العقد الفضولي في وقت
ولذا كان غسل الظهر من إيقاع شرطه في حصه فتم وجوبه لا إجماعا
للتوقف فيه إيقاعه كما يظهر ذلك من جماعته انتهى على أنه لا
دليل على جواز تقديم الغسل على الفجر إلا أن يتم إجماع على
جواز ملأ للصوم وما وجدته في كتاباتهم نعم في الدخيرة

نفى الخلاف عن جواز فعله به لنا فله الدليل وهو ان تم قبل بدل على جواز
 التعديل للصوم ان سلم الاول وانما التمس الاجاب فاحذر الفصل الى وث
 التصديق ان قلنا بوجوب التعديل ثم ومع القول بجواز ايم خلافا
 للمصالح وجواز الكلام حيث اوجبا ذلك استنادا الى الاصل
 على ما يحصل به القرض مع تعديل الحد واما اتصال الفصل بالعلم
 وان جاز بان ذلك لا يوجب القول بوجوب التصديق سيما
 بعد ملا حلة الفصل الشديد فيه وان وعامة اتصال الفصل
 بالصلوة بوجوب القول بوجوبها في اول الوث مع انه جاز
 على ان في الذخيرة والكفاية جواز فعله ثم الفصل على الفجر مع
 اذ ان فافله الدليل ونفى الخلاف عنه وفيه دلالة على عدم
 وجوب التصديق نعم لا بد من فعله في وث وعلى عمل فعله
 للصلوة والصوم عرفا فلا ينافيه الفصل الصغير الا ان حرا ع
 الاحكام طعيد جدا وانما يجب الفصل به للصوم والى انقطع
 قبل الفجر كما في الروض والاولى تصديق بما اذا قلنا بوجوب
 للصلوة ايم وعدم اعتبار كون الدم في اوقات الصلوة
 والا فالقول بالسقوط اقوى خاسمها يجب الغسل لو

بحر

تحدد الدم قبل صلوة الفجر بعد الصوم كاصح به بعضه وهو من بشر
 عدم وجوب تعديل الفصل على الفجر سادسها يجب غسل الفجر للصوم
 بالاجماع كافي للمصالح وان لم يكن في الروايات دلالة عليه واما
 غسل الظهر بين مكتونه محل للمراعاة المتعددة حيث قال في
 السنن انه لما يجب عليها من الفصل لكل صلوة وكذا الغسلين للفصل
 الا مع تعديل فصل الفجر عليه كما في الروض القطعية واختار في الدلائل
 ايم وهو يبرم مع القول بانها اخل في الاتصال ثم واما الغسلان
 المستقلة فلا دليل على وجوبهما سواء قلنا في الروايات بوجوب السلب
 كما احتملوا ثم لاكثر او سلب الصوم لانه ليس من اعمال يوم الصوم
 ولها في ذلك جماعة كما هو المشهور على ما يظهر من الدلائل
 ثم سابعها بشرط في وجوب الفصل وجود الدم قبل صلوة
 الفجر ولا فلا دليل عليه نعم قد يشك في غسل الظهر بين ثمانية
 لا يتوقف صوم السنن استنبط على بان ما يجب عليها من الروض
 وتغيير الفجر ونحوهما لا يشغله الدليل عليه ولعل صرح به جاز
 الشبه في شتره على الكفاية وهو جيد الا على القول بكون
 الوضوء ما يشترط عليه صحة الفصل ثم واما وجوبه قبل الغائات

من فإثبات غسل الجنابة في الكلام فيه انتم هذا تمام الكلام
في الاتصال الواجب وأما الاعتدال المستوية فيها ما يجب
للقوة التي تظهر بها غسل الجمعة بل قبل بوجوبه لظهور بعض الأختصاص
المحملة على تأكد الاستصحاب لعارضها باقوى منها مع ان شلها
غير ان في الحقت على المناديات والاجتماعات المقولة المستقيمة
الاعتدال بالشمس حتى يفي الخلاز منه بعضه مضافا الى الأصل
بل السيرة الدالة على عدم الوجوب لعدم التبرام المسلمين على غسل
البرام القرايق مع موسم البكوة وشك الحاجة اليه المستلزم
نعم لا بد من التنبية لا سيما في هذه وفيه وأوله الفجر الثاني بلا
خلاف ظاهر بين اصحابنا بل في المصالح انه موضع وفاء خلاف
لبعض العامة ومن الخلاف دعوى الاجماع على خلافه وبدل
عليه بعض الاخبار اذ في آخره وفيه الزوال على المشهور بل في
المصالح وبدل عليه الاجماع المعلوم بالنقل والقوى والعمل
مع عدم ظهور الخلاف فافاد بنوهم من بعض كلامهم من
امتداد الى قبل الزوال او الى ان يجعل الجمعة واجزا في غسل
للزواج الى الجمعة وامتداد الى قبل الغروب مخالف لما نقله من

الاجماع

الاجماع والاختصاص فلا وفي فتاوى على ما هو المشهور فتم تأنيها
في وقت فضيلة وعن لاهر الخلاف والتذكير دعوى الاجماع
على ان كل اخرى من الزوال كان افضل وبدل عليه لاختصاص
وقد بنا فيه مما و من استصحاب البكوة على ما في المصالح ان
غير ما بدل البكوة على ما في المصالح ولعل الاولى اعتبار التنبية
مما تم ولا امر سهل بل انما في فضائه وهو في الجملة حل وفي
ظاهره وبدل عليه جملة من الاخبار اذ في غير ما بدل من الحق فيه في
مواضع الاول في وجوبه ان قلنا بوجوب اصله وهو غير بعيد
كما هو الظاهر من بعضه وبدل عليه بعض الاختصاصات
التي كون القضية تابعا للازمة في الوجوب ان طلبة وكيفية كان
فلا بعيد الغسل اذا فعل في وقت الاوقات الدالة الفضيلة
لذا شفاء الدليل عليه مع كونه مباحا فتم جرد التلخيص في
السيرة وهو مطلق القوان على المشهور ما والقوان المستند
الى مقرر ومقرر كما من الصدوقان ومطلق القوان بالنسبة
الى عصر الجمع فان لم يمكن فافقه في يوم السبت ولعل
هو الاول حل للمورد من الاخبار مضادا على غيرها

وتبين على ان من لم يفسر في الكلام
وتبين على ان من لم يفسر في الكلام

مورد الغالب وكان ما يدل عليه أقوى سبباً بعد انقضاء
 المشهور فابقي بين الأخبار الطلق على المذهب لا وجه له في المقام
 ثم الثالث في وقت القضاء وفي يوم السبت بلا خلاف وفي
 الأحوال فقبل من قبيل علم وقبل بثبوت في غير المجموع وضعها واضمح
 ملاحظاً الأخبار وقبل بثبوت بعد الزوال إلى العرف ويدل
 الأخبار اذ قبل بثبوت في ليلة السبت ولا دليل عليه إلا
 ان يقال لتحويل السبب إليه وما بعد هذا المجموع كالميل
 واضح كان الأول والثاني لا يستعملان ولا جليله وقبل بثبوت في
 السبت وما بعدها إلى المجموع كما يدل عليه الفقه الرضوي
 بأسر به سبباً مع الشائع في أوله الثاني وأما في العناج
 وأما حوط وفيه ايقن تأمل الاحتمال التوجيه ايقن هذا
 القضاء في بعد ايام الاستيعاب فادب في كلامهم إلا ان
 له ايقن ممكن ان قلنا بكون القضاء بالامر الأولي ونحن نقول
 في اللبالي ايقن إلا ان القول به ضعيف جداً مع انه ليس الخبر
 ما يدل عليه راساً إلا بالنسبة إلى اللبالي بناء على استعمال
 الأيام لها فتم الرابع في ان قضائه بعد الزوال الفصل

محل

وقد مر ان
 السبب في كل
 احواله لا يتبدل
 بل هو من طوائف

والزمن

والاستنباط والغريب من وقت الأول واحتمال كونه أو لظاهر
 بعض الأخبار والسبب لعدم الخلاف في كونه وقتاً للقضاء
 ولا أول أقوى وكذا الكلام في قضائهما يوم الجمعة قبل الأضطر
 بعد العصر كما قال به بعض الأفاضل لما عرفت من القول بانقض
 وقتها أو الأضطر ما عرفت من الزوال والظاهر انه أولى ان يكون
 منه قبل الصلوة ثم وأما في نقد يوم الخميس ولا استحالة
 في الجمل بل ادعى عدم الخلاف فيه بل الإجماع عليه ويدل
 عليه جمل من الأخبار اذ في بعضها انقض يوم الخميس قبل
 فان الما فيها عند قبل وفي آخرها يكمل بانقض قبل السبت
 ما فاضلوا اليوم بعد وفي الرضوي وان كنت مسافراً
 تخوفت عدم الما يوم الجمعة فاقض يوم الخميس نعم لا بأس في
 التنبه لا مراً حدها ان مورد الأخبار وان كان المسافر
 إلا ان الظاهر عدم تخصيصها بشيخ المناط ورواها
 الغالب كما هو الحق من ظاهر الأكثر فانه ان مورد الأخبار
 الامور وقت الماء والظاهر لا يتقارح خوف التعريف ولو
 من جهة آخر كما هو الحق من خبر واحد من الامم فالتحتم ان

في وقت القضاء
 في وقت الصلاة

في وقت

ان المناظر هو خوف الامعان والعدو والباس او المدا على الله
ولا اشكال في الاكتفاء بالحق والافلا يبقى هل له جدا كما ان
الظاهر كقائه الخوف كما هو مرجع الترشوى وانبعثا ان العبد
في جواز التقدير وجود العذر في وقت الاثم او تمام يوم
الحجبه وجهان بل قولان مختلفان ان فضيلة الاولى اعلم بالعدة
في اليوم الظاهر في تمامه وانصرفها الى المتعارف الشائع
ولعل الاخرى هو الثاني لاصالة عدم جواز التقدير بها
مع نافي الاخبار ومن فله الما في التزال وخوفا فيه وعدم وثق
الساخر المثل قبل التزال فالباقيتم ولا يخرج وجود العذر
في غير يوم الحجبه وعدمه قطعا خامسها لا يجوز نقل يوم الفصل
في ليلة الخميس لا اشكال في ليلة الحجبه وجهان بل قولان
اختلاف الجواز في المتعارف استنادا الى الاستصحاب مع اختلاف
عدم جواز قضائه في ليلة السبت وذلك غريب منه لانها
يرتفعان من ذلك واحد كالا يفتق على المتامل نعم او على عدم
ظهور مخالفة ناص فيه مع نقله عن الكتابية على التفرع بعد
العرف فقيمة ايقم ما فيه فالأحوط هو التزم كما عرفت في ليلة

البر

السبب لان يوم الإجماع عليه وهو ايقم في جنس المنع لما عرفت
واحد منه لا اشكال فيه كما عرفت عن الكتابية التصرع بها
سادسها ان افضل اوقات التقدير اول اليوم للمساء او
اخره للبريق وثالث الاما او كما خرب الى الزوال للمساء
مع الاصل وجوه ثلث في كل فصر ما يشعر به والتكلى حسن انتم
سابعها التميز لعدم في يوم الخميس وتلك منه في وقت الاثم
هل يستعمل ما عرفت ام لا وجهان ومن بعض الافاضل بعد
عدم التماثل بخلاف الاستصحاب الاستدلال عليه بيقين علم
البدل مع التمكن من البدل وهو ما دل على استحباب غسل
الحجبه وقد يناقش في الاول بان يرجع بين البدل والبدل وفي
الثاني بان الاول لا يقتضي الاغتسل واحد وقد حصل التقدير
ونظائر كثيرة كتقدير النافلة قبل انقطاع الليل وانساق
لبالي التقدير قبل الغروب ونحوهما فان فعله بغيره من استحباب
الاعادة فيها مضافا الى ان حصره في الفعل في الاول والغنى
ينافي ذلك لانه لا يوجب من كونه اداء لانه ليس بقضاء
قطعا كما عرفت في التميز التصرع بكونه اداء وانما في فيه

الاضطرار وقد فسر به ما من جماعته ان وقت غسل الجمعة للزمن ومن
 طوي الفجر ولا معنى لاعادة الاعادة الجواب عن الاول بعد غسله
 جواز ان يدب لثمة غسل الجمعة مع التمكن منه ثم اذا ظهر التمكن
 عدم بدلية عنه نعم جواز التمسك بعد غسله بغير قرائن او سائر
 واقتران عدم التمكن منه ثم وبطلان الجواب عن الثاني انهم لا
 مقتضى الاول استصحاب غسل الجمعة وهذا غسل ليس من افعال
 المحقق فطاعتهم جعله الشارع بعد لا منه لكن القدر السليم
 ما تقدم لا كونه بدلية عنه ولو تمكن منه انهم ومنه يظهر الفرق
 وبين التواكل لان التواكل قبل الامتناع من افعال نافلة قبل
 كان فعل الاغتسال قبل الغروب توسيع في الوقت وكذا ظاهر
 والقام ليس منه اجتناب واما حصل الامتناع في الاداء او القضاء
 فهو متيق على الغالب لظنه ويرد فيه في الشرح ثم كان ما
 من الشك في حال من التمسك بغيره وقد مر في محلي المسالك ما
 ليس باعادة ولا قضاء واما ما من الجماعة فهو محمول على التخيير في الاول
 او التمسك على ان يكون المراد به الايام من الامل والبدلية في
 الاول لا يخلو من كونها اتم ناسها لو تمكن منه في وقت القضاء

في

فليس عليه الاعادة بالنسبة الى غيرها يوم الجمعة قطعا واما بالنسبة الى
 فوجها صليبا على ما تقدم من الخلاف في ان شرط التقديم خوف
 الفوات في وقت الاداء وفي تمام يوم الجمعة فلا اعادة على الاول
 دون الثاني فاسعها لثمة التمسك في الوقت مع تمكنه من فعل
 عليه الغناء ام لا وجها صليبا على ما تقدم من استصحاب الاعادة
 في الوقت وعدمه وقد ثبت بانصراف ادلة القضاء على مثل القرائن
 لانه احد البدلين فلا وجه لفعله ثانيا وضعفه بعد القول
 باستصحاب اعادته اداء واضح ومن الاغتسال الزمان غسل العبد
 ويوم التزويج والعرضه وغسل يوم الباهلة والبعث ويوم
 المولد والنسب واول يوم من السنة والظاهر انه اول يوم
 ينشأ رمضان ولما في اخره وجميع لما لم يفي العشر الاخير
 بل وفي ليلة ثلث عشر من غسل بين احدهما اول الليل والاخر
 في اخره وهو وقت الصيام الى النافلة كما في فتاوى بعض
 الاقبا واول الامتناع وعلى احدهما وعلى غسل اخره الا ان
 يمنع من الغسل في الاول وفي منه من الاخير وجها صليبا
 المنع لان اللازم هو العمل على ما دل عليه النص من من حيث

الغسل في البهائم من غير تقييد أو العمل على الوجه التوقيفي
 بعض الأصناف وهو غسل فاوله وغسل في آخره ولا خلاف
 في الفعل متى يمكن التمسك به فالغسل في الأثناء وغسل في
 آخره على شك بل في الأصل واحتمال الأولوية ثم جاز الاحتمال
 ان يكون للغسل بغيرها مدخل في الحكم فتم ومن الأعمال
 الزمانية غسل البهائم الغطس في البهائم الخفيف من شربها ومن غسل
 المسنون في الأضال الغائية ومنها غسل دخول مكة والمدنية
 وجرمها ومسجد بهما والبيت للنس في الكل عند السجدة الحرام
 كافي المسابيح وفيها والاجماع على الجمع عند احرام المدينة ومنها
 غسل الأحرار ومن ابن الغصن وابن الجند وظاهر الصدوق القول
 بوجوبه بكل من المشعة القول بوجوبه اما في بعد النوم وهو
 وجوبه بغيره بل عن الرضا في نسخة إلى أكثر الأصناف للأخبار الأثر
 باعاده مع النوم أو غسل منافي للأحرار الظاهر في الوجوب ^{كان}
 كلفه الوجوب في بعضها والفرض في بعض آخر مع الخلاف
 الفرض والوجوب عليه وعلى غسل الجنابة المانعة من كونها
 منه معنى آخر سوى الوجوب الاصطلاحي للنوم استفعال الله

ح في الغيبين ولذلك تؤخذ فيه جماعة والأخبار وأما التلاوة
 وإن لم يستدل به أحد فكان الشك في صحة الأحرار مع عدمه
 فتم إلا ان الأقوى هو القول بالاستصحاب كاهو المشهور كما مر
 به غير واحد من الأصحاب بل الاجماع ان عليه مستيقضة من
 إيمان التلاوة من مجازيها وظاهرها كما عن جماعة في الخلاف عنه للأصل
 والأخبار والآلة عليه ففي بعضها أنه سنة وبلوغ من سواها
 النذر للسيرة الشريفة لعدم التماسه به وإنما على وجه الوجوب
 لأن إيجاب الغسل للأحرار على المنظر من بين المياه لا يعيد
 النصاء عن انقضاء التيمم على أنه لو وجب للظن واستمره يوم البلوى أ
 وضعف ما يستلزم به القائل بالوجوب لا مكان حل الأضال الدالة
 على الأعادة على النذر لمعارضها جادل على عدم وجوب الأعادة
 من مجازيها وضعف باقي الأخبار وسند عدم معارضتها لما نقل
 من الأدلة وأما أن حملها على النذر وعدم لزوم استفعال
 اللفظ في المصنوع بان يشترط منه المعنى الحقيقي بأداء وان
 الغسل للأحرار مساو في الجنابة في الوجوب والاعتناء الثالث
 في الاستصحاب فتم ومنها الغسل الوضوئي والغسل للغفر والذبح

والخلق والطواغيت بعضهم النسخ به إلا أن ما في الأخبار
 لزاد البتة فمن ومنها الفصل لزيادة النبي والأئمة والوجه
 إلى السفر سبها بآية الحبس وهو لزيادة أحد الأئمة في المنام لم
 الله خاصة وأما أن يراه ويرى موضع من موسى بن جعفر
 فليفتل ثلث ليل ولعل الاستفاح والتفتل لصلوة الليل في
 الدنيا الباردة ولاخذ الثوب الحسني واليا هذا واستلوا
 والاستفاح وصلوة الاستفاح في الرواية ليس لفظ الصلوة
 استلوا لفظ الاستفاح وصلوة الشكر ومن أن هذه الأجزاء
 الألفي لم يجد عليه نصا ووجهه في طلب الحاجة كافي القضا
 لقوله نعم وإن شكرتم لأن يدكم بيدكم جدا نعم يدخل في عموم
 من قال باستغفار لكل فعل يقرب به إلى الله وصلوة الظل
 للرواية إذا طهرت فاعفيل وصلوة الخوف من الظلم وقد يدخل فيها
 على استحبابه الحاجة كعص ما تقدم فم ومنها الفصل قضاء الكون
 مع الاستعجاب ونحو ذلك وذهب جماعة من المتقدمين إلى
 بل عن ظاهر اختلاف الأجزاء عليه حيث قال فعليه الفصل والقضاء
 الأجزاء وطريقة البر أن وكل القول في الفصل وعن ظاهر

والأخبار في الاستفاح وصلوة الشكر

الفصل في أن من دين الإمامية واستدلوا عليه بعد الإجماع الزيادة
 وفائدة الأخبار بطلانها من الأخبار المستقيمة منها الحسن من أبي جعفر
 الفصل في سبعة عشر موثقا وعدة إلى أن قال وعمل الكسوف إذا
 الغرض كله فاستفتي ولم يفتل فاعفيل وأقضى الصلوة وفعل
 ما منعه من الصلاة إلا أن فيه كان مكان الأمر ففعلت أن تفعل
 تقضى الصلوة ومنها الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عن فضل
 أخباره عن جعفر بن فضل الكسوف إذا حرك الغرض من طه فاعفيل
 ومنها عن أبي عبد الله إذا كسف الغرض فاستفتل الرجل فاعفيل
 فليفتل من عد ولقضى الصلوة وإن لم يستفتل ولم يفتل
 الغرض ليس إلا القضاء وعن الرضا إذا حرك الغرض كله فاعفيل
 وإذا كسف الشمس أو القمر ولم يعلم به ففعلت أن تصليها إذا
 علمت فإن تركها من أجل حتى يصعب فاعفيل وصل وإن لم يعرف
 الغرض من كسوف فافعلها وافتل ومن يصح الرضا ويرى أن من
 فعل نزل الصلوة فوجب عليه مع القضاء الفصل وعن أحمد بن محمد
 روى وجوب القضاء على كل حال وإن من فعل نزل الصلوة
 مع عدم الكسوف للغرض وجب عليه مع القضاء الفصل وجوبه

تلك الاخبار بعد اجراء في الوجوب ترادف له لا مردا لقضاء الاول
 والراجح الخاص ودخل عليك في الثاني على العمل والقضاء لذلك يلزم
 استعمال اللفظ في الوجوب التخييري وعدم عن قول السند بما ذكره
 بعد ذلك في الثالث وجعله لا لا يخرج من معنى قوله ولا يؤول استعمالا
 فهو الحق العظم بل في المصباح اطباق الساترين عليه من حيث ابراهيم
 ابن ابي ريس في التادير ثم وان كان في قول الوجوب في هذا الحالت
 في كتابه بعد ان كتبنا في هذا السبيل مرة وبنيته في الوجوب
 فلم يمتص في الوجوب في الصدق والجله بل على من لان كلامه في
 ليس من جهة الاصل المسال عن المعارض وضعف ذلك الاخبار
 ان سلبنا سندها لان ظهور الامر في الوجوب في المقام جملة
 واما ان اردت للقضاء ودخل اللفظ عليك عليها فان ظاهر كونه
 في مقام بيان مطلق زمان العمل وشرايطه لا بيان وجوبه
 ثم واما اللفظ الوجوب في عدم كونه في الاخبار على ما وجدنا
 استعمالا في غير معناه الحقيقي اللهم ان نحصى ما يجرى في ذلك
 هذه الاخبار على الوجوب في غير سببها بعد في الشهره
 على خلافه ولا يجتمع القول من الغيبة والمصاح ان العمل

تم

بفقه المصنف بالشفرة العظيمة ولما في بعض الاخبار من العمل
 الواجب في غيره واما ما استدل به في المصاح وتبعه فيه
 بعض الافاضل من انه لا يجب في الاداء قطعا فلا يجب في القضاء
 فغيبه مع رافع سببا بعد ما في الكافي من كون هذا العمل شرطا
 لغيره الغيبة ثم كما استدل له فيها بان لا يجب لزوم وجوب
 العمل على المظهر واشترط الصلوة بفعل غير رافع وفي حد
 زياره لا تعاد الصلوة الا من حصة الطهور والوقت الحرام
 العمل غير المتخل في الطهور لان المقروض وجوب الطهارة في
 فلا تعاد الصلوة في تركه كما لا يمكن لان لزوم العمل على المظهر
 جازر عقلا بل رافع شرعا ازا قلنا بوجوب غسل الجبهة وكونه
 والا فالتدوير وشبهه كما اذا اذله صلوة الزياره الواجب
 العمل فوجوب العمل عليه لا اشكال فيه وان كان مظهر
 على اشتراط صلوة به ايم ليس محل تأمل فليدبر على ان اشتراط
 الصلوة به غير مسلم ثم وان كان دعوى سقوطه الاما في
 العمل الصلوة او دعوى دخوله في الطهارة مع العمل بالجملة
 قد برهن على ذلك فليدبر القول بالاستحسان كما لا يخفى ثم

بعضها امر يلقى النسب عليها الأول لا فرق في هذا الحكم
 بين التبرين فاعلى من جماعته من التامل فيه في كسوف الشمس
 استنادا الى ان الاستيقاظ في الاخبار وشاهد لاداء الفهر
 منها مع ذكر الفهر خاصة في بعضها فلا دليل على استمرارية
 الغسل او وجوبه بالنسبة الى الشمس ليس في حله لعدم ثبوت
 التامل بالغسل كما ادعاه بعضهم وشمول الاخبار لهما وضع
 كون مثله شاهد للنقل ذلك سببا مع كون الخوف ظاهر
 الشمس وعدم اختصاص الزعم بالليل واحتمال كون الاستيقاظ
 من الغسل لا النوم على ان في الغسل الرضوي المخرج بهما سببا
 مع كونهما في الاضطرار والفساخ في اوله السنن ثم الثاني
 في الغسل لا واداء الكسوفين ايم كما عن المختلف واما الشيخ
 واما التبرين واحد ايم بل في الدار في الرب عند المشرق
 من قوله ثم غسل الكسوف اذا اخرج من الفهر كذا في الغسل
 والغسل الرضوي وقال بعض الافاضل والمعرض عدم ثبوت
 مطم في الاداء للاصل وتلاوه الاخبار او لو ثبت مطم لما
 فيها بالفساخ في المصالح كان ما يدل على سقوط التبرين

المراد

الصلوة في الخبرين ثم الشيخ وفيه ما عمل في سببها مع الفسخ في اوله
 السنن وقد انظر الخبر والفقهاء استنبطوا على الكسوف الاداء
 صلوة كما قال في الدار حيث قال بعد ذكر الرضا ان ظاهرها ان
 الغسل لا واداء الفهر في خبر بعدم ولا انها الا على غسل الكسوف
 لا استعانة على كونه للصلوة وحل لغسل صلوة لا شاف في خبر
 صدره الغسل وانه كما قال به بعض الافاضل وحل بغيره على ذلك
 ان في بانه خلاف الفسخ من الاخبار والفقهاء بان في ان الفسخ
 منها لا يخرج اختصاص الغسل لغسل صلوة ليعاين في جماعه
 المعروف او تخفى ايم على عدم ثبوت الغسل لنفس الكسوف فغير
 ح وجه ما قال في الدار له والحكم لا يخلو من تامل واستكمال
 الثالث يستدل في ثبوت هذا الغسل امران واما في الاجماع عليه
 بعضه في الخلاف عنه جماعته من الرضويين ومن الفقهاء الاكثية
 على اشتراط ثبوت الزلزلة واختار صاحب الدرر والاحتياط في
 الدار له ومن الاكثية الاستيقاظ في وقت ذلك القول الى
 الصدوقين ايم لا انه غير طابق لما على عنده في الذكر
 ومن ظاهر الفقهاء والفقهاء عدم اشتراطها حيث اطلق استنبط

لا لاداء

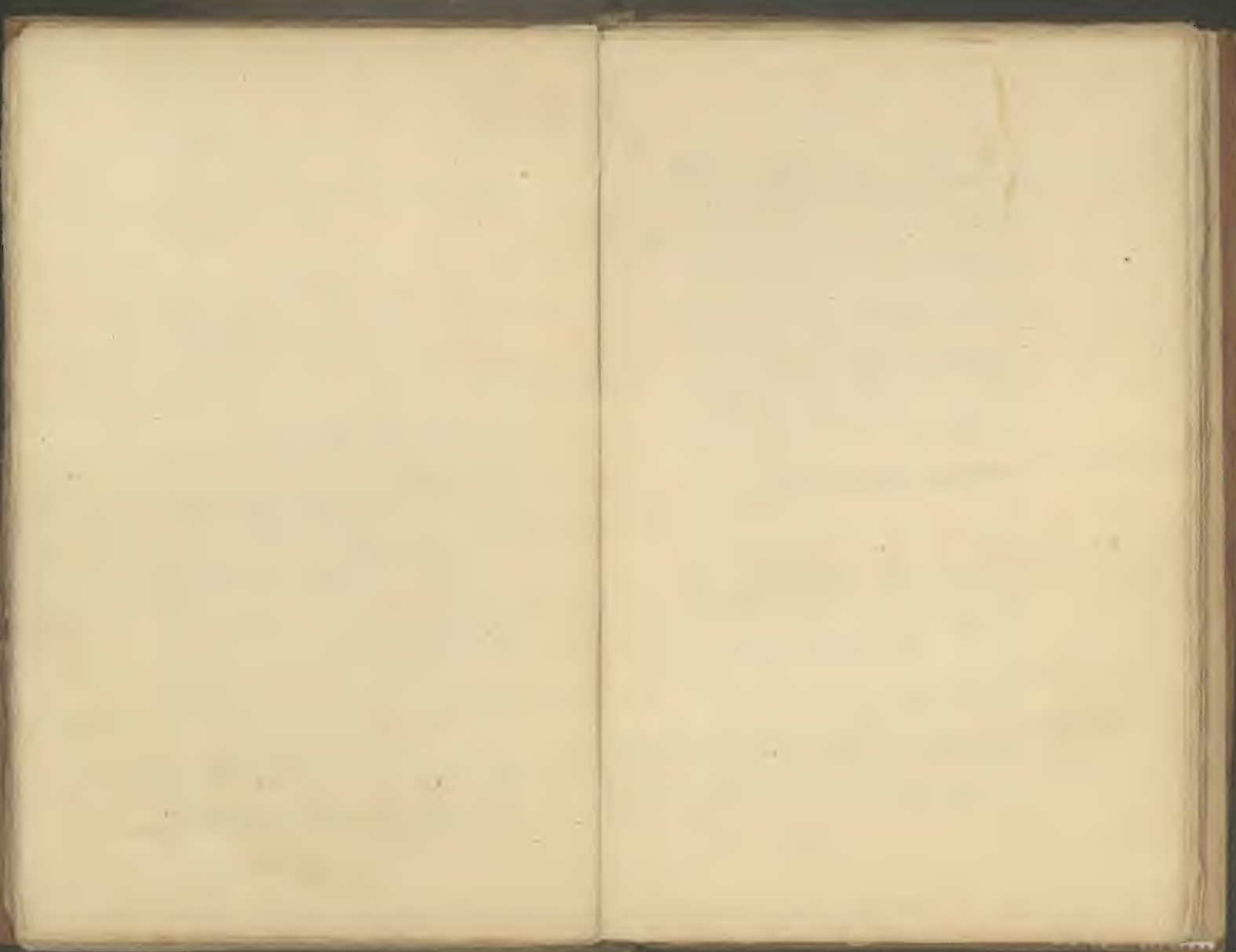
غسل الغاصي للكسوف فالأحوال أربعة كافي المصالح و مرج به بعض
 الأفاضل وبعد التأمل في الرغوى يعلم أن هناك وجب بل قول
 خاص هو اشتراط تعدد الترك حتى يصبح ذلك طابقا في لغو القيد
 على ما حكى عنهما في حكم الذكرى وكيف كان فالأظهر هو القول
 الأول للأصل والأجما المنقول ولا يفتي فيه الجمع بين الأخبار
 وإن كان ما احتجنا به خبرا نسب بالجمع بين الأخبار ويؤيد الأصل
 أن أن نصيب تقديم من الأخبار بالنظر الرغوى لا يخلو من إشكال
 فتم هذا وهل ثبت الاستصحاب للبا هل يوجب الصلوة إذا لم يأت
 ففي نهاية العلم من ذلك كامن الرخصة القطعية وما وجد فيه ليس
 إلا أنه انتهى به ولم يفتل اختلاف فيه فافهم من القول الملبس
 فهو نصيب المذهب الأصحاب أصول وأعله لذلك لعدم تعدد التو
 عليه نعم لو كان جاهل بحسن الاستصحاب بالغا فاعل كاصح ببعض
 الأفاضل وهل الناسي للمكسوف قبل الإغلاء بحكم القابل
 أم لا وجهان أما أحد مصرها يدعى كماله ولعل الأثر في الثاني
 عدم الأخاف لعدم صدق تعدد الترك كان الأثر في الأول
 التفصيل بينهما الواسع رأسا أو قسضا وضردا كما عرفت

ظاهر

فجاهل فتم ولو علم بالكسوف وجب الاستصحاب فغسل الغاصي
 أبه لأن الشرط وجود الاستصحاب لا العلم به ولو صلى ثم ظهر
 صلوة بعد الإغلاء ففي الغسل وعدمه وجهان ولعل الأظهر
 بين ما لو كان الغاصيا ناشيا من الجهل بالحكم مع نصيب في الاستصحاب
 وغيره وأما العالم الرابع يجب تقديم هذا الغسل على الصلوة كما هو
 بعض الأخبار المتقدمه أن لم يقل بغيرها فإلّا يفتي الأفاضل
 من أن استغناء ذلك من الأخبار لا يخلو عن تأمل فيه ما ذهبنا
 فخرج أحدها إذا صلى بالاعتساف وقلنا يوجب الغسل فصل قبل
 صلوة أو صحت وسقط الغسل أو صحت ولم يسقط الغسل وجوه
 قبل ظاهرهم الأول ولعله لا يخلو عن خوف لما عرفت من قولهم
 الأخبار فإنها هل الناسي للغسل كالنار له بعد التمسك وجهان
 ونصيبه الاشتراط عدم الفرق فتم ثالثها لو صلى بالاعتساف
 باستصحابه فصل تسقط الغسل أم لا لعل الأظهر هو سقوطه أيضا
 الدليل عليه بعد ما عرفت من استغناء التقديم من أخبار
 وحمل مطلقها على مقيدها نعم لا بأس أن يفي بالولي الغسل
 وأما الصلوة فخر وما من خلاف من أوجبها وأما الاستسناد

اعادة القول مع الفصل بهذا الخبر لا يخلو من اشكال فمنها
 الفصل للتوبة ولا اشكال فيه للتوبة من الكبائر والكفر وفي
 استحياء للتوبة من الصغار فلو كان لا بأس بفعله انتم بعد
 كتابه الاجماع عليه عن ظاهر جماعة ودعوى الانفاق عليه في
 المصاحح بعد اختلاف فيه نعم ايد في المصاحح بقوله نعم ان الله
 يحب التوابين ويحب المتطهرين وورد الفصل لفاضي صلوة
 الكسوف ^{لأنه عقوبة على تركه} الفريضة وفيه ان اثبات حجاب
 مطلق الظاهر لا يوجب اثبات الفصل في الموارد الخاصة كما ان
 الظاهر ان تركه الفريضة من الكبائر نعم قد يؤيد بثبوت
 الفصل لزوم المصلوب لان من الصغار ظاهر وكذا استحياء
 الفصل النوع مطلقا بانه يخرج من ذنوبه فكان كالثبات ^{منها} الا
 ان فضاء ثبوت الفصل في كل فعل كان بمنزلة التوبة ^{لأنه} كالميل
 الوضوء ونحوه والظاهر عدم الفائل به نعم واسند الملبس
 ايضاً في المصاحح بما رواه الكليني في باب الغناء

قصيد



[illegible]

الشمس
الشمس
الشمس

م اعلم ان هذا هو الاستدلال المستعمل في حصول العلم بالحقائق
الكبرى ولا يتم ذلك الا بتدريج العلم بالحقائق الصغيرة حتى يوصل
مستقلاً لما هو المراد من العلم بالحقائق الكبرى وهو في الحقيقة
والتحقيق لها هو ما لا يخفى عليها الا ما لا يخفى على من هو في الحقيقة
هذا العلم في الحقيقة ما لا يخفى على من هو في الحقيقة

ثم اعلم ان هذا هو الاستدلال المستعمل في حصول العلم بالحقائق
الكبرى ولا يتم ذلك الا بتدريج العلم بالحقائق الصغيرة حتى يوصل
مستقلاً لما هو المراد من العلم بالحقائق الكبرى وهو في الحقيقة
والتحقيق لها هو ما لا يخفى عليها الا ما لا يخفى على من هو في الحقيقة
هذا العلم في الحقيقة ما لا يخفى على من هو في الحقيقة

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

2017

فيكون قصير العناء ثم صدر المغرب والشمس ابرادها ولها ليلها
 ضياءها انما ذكرت فلهذا العلم المبعوث شاع اسس قال قلت لم
 تكتب ذلك انك كنت كافرا ثم ذكره في عبادك والى اصيلها
 في متى انبت في ايجلها في الضرة فلما كان في وقت وصف هذا الزمان
 في صفة جده في الكتب لما قد استند بها القول المصلي في الكسوف
 والمخلف وهو بل عليه يومه احسنه في قوله قصير واذكرها وقد
 تقدم الكلام في غير هذا الموضع في الاشارة الى انما كانت القصة تتابع امره وعدم
 القاتل فلهذا القول المصلي يتناولها لم يقتصر الظاهر انما ادم العبد
 في العصر من الما الطير القاتلة وهذا يدل في وقت تقدم القاتلة
 على ما في قوله وللم من ذلك الما القول المصلي وفيه كونها قصيرا
 كون القاتلة تتابع لم الطير من زمانه والعبد في الما الطير في امره
 له القاتلة جدا فانه في العصر من الما الطير في وقت تقدم القاتلة
 على ما في قوله في جده في الما الطير في العصر من الما الطير في وقت تقدم القاتلة
 فالزمان في كونه في مقابل جده الما الطير في وقت تقدم القاتلة
 في جده في الما الطير في وقت تقدم القاتلة في جده في الما الطير في وقت تقدم القاتلة
 الا انما في العصر العباسي مقرا على المغرب والشمس ابرادها ولها ليلها
 الضياء في شمس احسنه في ذلك با ابرادها في القاتلة في وقت تقدم القاتلة
 ثم انما في وقت تقدم القاتلة في العصر العباسي في وقت تقدم القاتلة
 في جده في الما الطير في وقت تقدم القاتلة في جده في الما الطير في وقت تقدم القاتلة

ولهم راجع الى
 علي بن ابي طالب
 للعقب
 فقل انما انور
 خضع ذلك
 والمحمدي
 كان في القلعة
 ولا اراها
 فقل انما انور

مع وجوب تقديم الفائز ومع التفرغ بين الإطلاق والمؤخر وبين الأول
على وجوب الترتيب بين الفائز والآخر كما يمكن تقدير الإطلاق بالمعنى
كما يمكن القول على الترتيب بين الأول على الاستصحاب ^{المؤخر} ومع بعضه أو لوجبه
على الجواز قال لا يلزم هذا التقيد أو يلزم إلى مرتبة أخرى مع هذا إلى
المرتبة الخامسة والله للتحقيق بأخبار صحيح احتمال الدور في إحصاءهم
ثم قال قلنا أو لوجبه مثل حصر التقيد على متقدم هذا إلى ما يمكن مع هذا
مع أنه القول بالمؤخر وهو يلزم في تصحيح العمل على ذلك فلا خلاف في
صلاحها للمرجح في مقام التفرغ انتهى لظهوره ولا نظير الكلام في حال الدور
لهذا سابعاً بعد تقديم أصله كتم الدور في هذا المقام إلى أن لا يصلح
عدم لعدم الفائز على المؤخر أو أصح وجوب امتياز الفائز في صورته
ومع صحة ذلك يظهر أن ما عجز الاستدلال به لوجبه في القول ^{لأنه لا يمكن} وهو الجواز
ولكن ذكرنا ما دام في رتبة أو الثانية في الغذاء فالمراد أن التقيد
الغذاء ^{ووجه التقيد} قد تقدم في السابق لا يجوز أن لا يرد عليه كما عرفت مع أنه لا ريب
التقيد في هذا إذا كان الفائز متقدماً وحده بعضهم على التقيد به وبالجملة هذه الراجحة
لا يمكن الاستدلال بها للقول ^{بأنه لا يمكن} المضاف ومنها ما ذكره في الدورة كما عرفت
المرجع المذهب الرابع في تقدير العلم أنه متقدم على رتبة من قبله من قبله
صلى الله عليه وآله فإنه الصواب أو ما عليها ^{بأنه لا يمكن} صحت ذكره ولا يرد ذكره

[illegible][illegible]

سید کوثری
الذی فی
کتابہ علیہ السلام
بلا التفسیر فی
تجلیاتہ و
ما فی
فی

تقویر از قلم
التحقیق

علا الرحمن
الحبيب
الرحيم
مطهر القلب
دور كرا
في الامصار
بلور تقيت
ونعمه
فله فكلوا
الي ردا
محمد ح

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والحق
ظاهراً والعدل قائماً
والرحمة واسعة

[illegible]

اعلم ان هذا
هو الحق

المجلد الرابع
والله اعلم
المستقر
في القدر ٣

۱۲۷

[illegible]

۹۹

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible][illegible]

کامو کا شیخ کنی احو
ہو افتدہا للعلم
او جہلہا لہ

۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰

وعلى الصهر وكوز
العدول في الصفا
11 الدراهم

العمر

العدول عن قوله لا الفاعلة في نفس الوقت ولا المتكثرة في ذلك المذكر وهو العلم بالعدول
 من غير العدول الى الفاعلة الحقة اذ في قوله عليه لو ذكر اللاحقة وانما كان العدول
 ممكن ان لا يرفع المفسر وجب ذلك استنادا الى ان الترتيب واضح في الفعول اقول ان
 المتكثرة في ذلك وجب الترتيب مع المتكثرة لا يوجب في العدول كما لا يوجب في العدول
 فافهم المصنف في الكلام هو الاختصار في امور التصريح في الترتيب اجماع عليه فهو علم
 في نفسه العدول الى الفاعلة الى الفاعلة اذا ذكر بعد الاشارة الى المصنف في ذلك العلم
 يجب ان لا يفتقر الى الفاعلة الى الفاعلة في تلك الفعول المصنف في ذلك العلم
 انما يفتقر الى الفاعلة في غير تلك الفعول في تلك الفعول المصنف في ذلك العلم
 جواز العدول هو الاول في العلم بالعدول الى الفاعلة في ذلك العلم
 الاصل في غير العلم بالعدول الى الفاعلة في ذلك العلم
 في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
 جواز العلم بالعدول الى الفاعلة في ذلك العلم في ذلك العلم
 انما يفتقر الى الفاعلة في غير تلك الفعول في تلك الفعول المصنف في ذلك العلم
 انما يفتقر الى الفاعلة في غير تلك الفعول في تلك الفعول المصنف في ذلك العلم

۱۱۷ ✓



